



الرياض: الإعلان عن تأسيس مشروع بورصة عربية مشتركة باستثمارات قيمتها 3 تريليونات دولار

الرياض - "وكالات": أعلن منتدى القطاع الخاص العربي التحضيري للدورة الثالثة للقمّة الاقتصادية العربية في الرياض عن تأسيس مشروع البورصة العربية المشتركة كأول سوق رأسمال عربية بحجم استثمارات يبلغ حوالي 3 تريليونات دولار.

وقال مؤسس المشروع سفر بن عايض الحارثي الذي يقود تكتلا من رجال الأعمال العرب خلال فعاليات المنتدى الذي بدأ أمس في الرياض في تصريح صحافي إن مؤشرات دراسة جدوى المشروع مبشرة، مشيراً إلى أن حجم الاستثمارات المتوقع إدراجها في البورصة العربية المشتركة في نهاية الخطة الخمسية الثالثة المنتهية عام 2028 ستبلغ قرابة 3 تريليونات دولار موزعة بين جميع أسواق الدول العربية".

كما تشير التوقعات إلى أن مشاريع السوق المدرجة ستوفر قرابة 3 ملايين فرصة عمل جديدة. وقال الحارثي: إن البورصة العربية تضيف لاقتصاد الوطن العربي العديد من المزايا التفضيلية أهمها تعزيز منافسة البورصات العالمية وقدرتها على اقتطاع حصة من تدفق الاستثمارات ورؤوس الأموال العربية والأجنبية والمهاجرة إلى أسواق الدول العربية.

وفيما يخص الأهداف الرئيسية للمشروع قال الحارثي إنها تتلخص في إقامة بورصة سوق مال عربية مشتركة بمواصفات عالمية، وتوفير حاضنة متخصصة تضم مشاريع نوعية، وتوفير ملاذ آمن لرؤوس الأموال المحلية والإقليمية، وجذب رؤوس المال الأجنبية والمهاجرة وتسخير وسائل التقنية الحديثة لتيسير تدفق الاستثمارات عن بعد، ونقل فرص الاستثمار العربية الكامنة إلى مراكز المال العالمية الرئيسية.

وأضاف: إن البورصة العربية المشتركة تهدف إلى تقديم خيارات تمويل تلبّي احتياجات المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمساهمة في توفير فرص عمل متنامية.

بدوره أعلن سفير مملكة البحرين بالرياض الشيخ حمود بن عبد الله آل خليفة موافقة العاهل البحريني الملك حمد بن عيسى آل خليفة على احتضان مملكة البحرين مقر المشروع ومنح مشروع البورصة العربية المشتركة قطعة أرض لإقامة مقرها الرئيس في العاصمة البحرينية المنامة.

كما أهدى الشيخ يوسف بن عوض الأحمدى المشروع قطعة أرض في منطقة الحرم المكي الشريف بمساحة عشرة آلاف متر مربع تقديراً منه لجهود مؤسسيه.

وتم تنظيم منتدى القطاع الخاص العربي التحضيري للدورة الثالثة للقمّة الاقتصادية العربية، تحت عنوان "نحو مشاركة فاعلة للقطاع الخاص في مبادرات التنمية والتكامل الاقتصادي العربي" برعاية الشؤون الاقتصادية بجامعة الدول العربية بالتعاون مع اتحاد غرف التجارة العربية ومجلس الغرف السعودية.

وكانت جامعة الدول العربية بالتعاون مع اتحاد غرف التجارة العربية ومجلس الغرف السعودية، أول من أمس، أن القمّة الاقتصادية العربية المقبلة في الرياض ستحسم ملفات مهمة، تتعلق بدول المثلث الذهبي في المنطقة، حيث يرتكز هذا المثلث في كل من مصر وليبيا والسودان، على أن تحسم القمّة الاقتصادية؛ التي تأتي عقب أحداث الثورات العربية، 3 ملفات بالغة الأهمية، تتركز في كل من البطالة والاستثمار والأمن الغذائي.

وتأتي القمّة الاقتصادية العربية المنعقدة في الرياض الأسبوع المقبل كأول قمة تعقد عقب أحداث الثورات العربية من حيث الشأن الاقتصادي، وهو الأمر الذي يجعل قمة الرياض أهم قمة اقتصادية عربية تعقد على مستوى المنطقة، ويأتي ذلك عقب انعقاد قمتي الكويت، وشم الشيخ في وقت سابق.

وقال محمد الربيع، الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية بجامعة الدول العربية، في تصريحات صحافية، أول من أمس "تمخضت القمّة الاقتصادية السابقة في كل من الكويت وشم الشيخ عن عدد من القضايا المهمة، تتعلق بتوفير فرص العمل، ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث تم في هذا الشأن إنشاء الصندوق العربي، الذي يعد أول صندوق تمويلي لهذه المشروعات، برأسمال يبلغ 1.3 مليار دولار".

وأوضح الربيع أن قمة الرياض ستحسم 3 ملفات مهمة، تتركز في البطالة والاستثمار والأمن الغذائي. وقال:

"جامعة الدول العربية تولي أهمية كبيرة للتعامل مع قضايا الاستثمار، وتذليل المصاعب أمام المستثمرين في القطاع الخاص، وهو أمر إذا تحقق سيساعد في تحقيق الأمن الغذائي، وتوفير فرص عمل مناسبة أمام الباحثين عن العمل من الشعوب العربية".

وأضاف الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية، بجامعة الدول العربية: "عقب أحداث الثورات العربية لا بد أن تكون هناك رؤية واستراتيجية للتعامل مع الأزمات؛ كي تستطيع الدول العربية أن تحمي القطاعات الاقتصادية والمواطن العربي، وتحقق بذلك أعلى درجات الرفاهية الممكنة لمواطنيها".

وأشار الربيع إلى أن الحكومات الجديدة لبعض الدول العربية - التي تأتي في أعقاب أحداث الثورات التي اجتاحت المنطقة - ستسعى خلال السنوات القليلة المقبلة إلى تنظيف بلدانها من الفساد الذي تغلغل في هذه البلدان لأكثر من 33 عاماً، وقال: "لن تستطيع هذه الحكومات طرد الفساد المتغلغل خلال وقت زمني بسيط؛ لأن الحكومات المنتهية في أحداث المنطقة استنزفت الاحتياطيات، وقتلت الصناعات، مما نتج عنه شلل للحركة الاقتصادية والصناعية".

وأوضح الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية بجامعة الدول العربية أن السعودية من أكثر الدول التي قدمت يد التعاون، لبعض دول المنطقة التي تأثرت اقتصاداتها بأحداث الثورات العربية، مضيفاً "استطاعت هذه الدول في ظل الدعم السعودي السخي إدارة أمورها وتجاوز أزماتها الحالية".

وأشار الربيع إلى أن الحكومات العربية الجديدة - التي جاءت في أعقاب أحداث الثورات العربية - في طريقها إلى أن تتجاوز سلبيات أفسدت الهياكل الحكومية، وقادت اقتصادات هذه الدول للإفلاس، مضيفاً "هناك مقترح مصري بحسم ملفات اقتصادية مهمة جديدة تتعلق بدول المثلث الذهبي، حيث يتشكل هذا المثلث في كل من مصر والسودان وليبيا، وستتم مناقشة هذا الملف في قمة الرياض. كما أن القمة ستتركز أيضاً على كل من اقتصادات اليمن وتونس، لتشجيع هذه الدول على الخروج من الأزمة الحالية التي تمر بها".

يشار إلى أن الدكتور عبد العزيز العويشق، الأمين العام المساعد للحوارات الاستراتيجية والمفاوضات، في الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج، كان قد أكد خلال تصريحات صحافية الشهر الماضي أن ثقة المستثمرين الخليجيين في الدول التي تعرضت إلى أحداث الثورات العربية باتت "مهزوزة"، وقال "على هذه الدول أن تسعى إلى تحسين مستويات ثقة المستثمرين، حتى تتجح في زيادة عملية النمو الاقتصادي للبلد".

وأشار العويشق إلى أن تونس باتت هي الدولة الوحيدة التي تعرضت لأحداث الثورات العربية ونجحت في إعادة جزء من الثقة إلى نفوس المستثمرين الخليجيين، مضيفاً "انخفض النمو الاقتصادي للدول التي تعرضت إلى أحداث الثورات العربية بشكل كبير جداً، كما أن سورية باتت تمر بمرحلة انكماش اقتصادي خلال الفترة الحالية". وأكد الأمين العام المساعد للحوارات الاستراتيجية والمفاوضات، في الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج، أن أحداث الثورات العربية قادت إلى زيادة حجم التجارة البينية بين دول الخليج، وقال "كما أسهمت الأزمة المالية العالمية، وتراجع معدلات الجاذبية الاستثمارية في الدول العربية، وانطلاقة السوق الخليجية المشتركة، في زيادة معدلات التجارة البينية بين دول منطقة الخليج".

وذكر العويشق أن مصر كانت هي الوجهة الاستثمارية الأولى أمام الخليجيين خلال السنوات الماضية، مستطرداً "إلا أن أحداث المنطقة قادت إلى تراجع كبير جداً، في حجم استثمارات الخليجيين في جمهورية مصر العربية، ولا بد أن تسعى مصر إلى إعادة الثقة مجدداً إلى نفوس المستثمرين بشكل عام".

تصميم وتطوير شركة الخبراء لهندسة البرمجيات